

الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور أحمد ذكر لله

الواجب النهائي من المقرر مقدمة في السياسات الاقتصادية

السؤال :

اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:

- معدل النمو الاقتصادي
- التوظيف أو التشغيل
- الاستثمار الأجنبي والمحلي
- مكافحة الكساد
- مواجهة الفقر

الإجابة:

1-أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على معدل النمو الاقتصادي

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

أنواع النمو الاقتصادي تبعا للسياسات المالية للدول :

- النمو التلقائي: يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية ، ودون إتباع التخطيط علمي ويكون للدولة في هذه الحالة دورا مساعدا ومكملا للسوق.
- النمو العابر: يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة تكون خارجية ويتميز بأنه لا يملك صفة الثبات و الاستمرار وهذا النوع تتميز به معظم البلدان النامية.
- النمو المخطط : ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصادي الوطني ، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية ، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

لزيادة معدلات النمو الاقتصادي تلجأ العديد من الدول إلى :

- دعم القطاعات الإنتاجية :
- يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها
- تخفيض الضرائب :
- التي تطل الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك ،هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

- زيادة حجم الإنفاق العام :

على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

2- أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على معدل التوظيف والتشغيل

- النفقات الاستثمارية

وتسمى بالنفقات الرأسمالية وهي جميع النفقات التي تدفعها الحكومة على مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد، فيقوم هذا الاقتصاد بخلق مشاريع لها قيمة مضافة على المخزون الرأسمالي للدولة لتزيد من معدل التوظيف والتشغيل في القطاعات المختلفة ، ناهيك عن تأثيره على الاستثمار بشكل إيجابي فهي تحفز الاستثمار في الدولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بفعل هذا الاستثمار.

- النفقات الاستهلاكية

وهي جميع النفقات التي تنفقها الحكومة على شراء السلع والخدمات من داخل الدولة نفسها، وذلك بهدف استهلاكها من قبل الحكومة كالمعدات الاستهلاكية والصيانة المستخدمة في صيانة المرافق الحكومية أو أي سلعة يتم استهلاكها من قبل هذا القطاع مما يخلق حركة كبيرة في معدلات التشغيل والتوظيف بسبب زيادة الطلب على الخدمات والسلع من قبل الحكومة لذلك تلجأ الشركات لزيادة الانتاج وزيادة العمالة أيضاً

-الأشغال العامة

وتقوم فكرة الأشغال العامة على إنشاء المشاريع التنموية في البلد، مثل مشاريع البنى التحتية مثل:

إنشاء المطارات.

الطرق.

الموانئ.

السكك الحديدية.

المرافق العامة.

وتوظيف العاطلين عن العمل في مثل هذه المشاريع، وبالتالي تكون الحكومة قد حققت أهم أهداف السياسة المالية وهي العمالة الكاملة، أو على الأقل تقليل معدلات البطالة إلى أدنى مستوى ممكن، بنفس الوقت التي تهدف به إلى إنتاج مشاريع استثمارية وتنموية معمرة تفيد وتضيف قيمة لاقتصاد البلد، كما أن لها أهمية كبيرة في زيادة القوة الشرائية للأفراد وذلك بسبب الدخول والعوائد التي تتحقق لهم من هذه المشاريع، كما أنها تحفز القطاع الخاص على الاستثمار، ولكن هنالك بعض المعوقات التي تواجه أداة الأشغال العامة كندرة الموارد الاقتصادية للدولة، أو التأخيرات في البدء في هذه المشاريع بسبب التعقيدات والإجراءات الحكومية الطويلة، وسوء تخصيص الموارد في بعض الأحيان.

3 - أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على الاستثمار المحلي والأجنبي

محلياً

يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها.

أجنبياً

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

4- أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على مكافحة الكساد

أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي.

كما تقوم الحكومة بتخفيض معدلات الضريبة في حالة الركود وذلك لمحاولة تشجيع المستهلكين على زيادة الشراء والإنفاق لتحسين مستويات الطلب وتقليص الفجوة بينه وبين العرض، ومحاولة تشجيع الاستثمار بهدف توظيف أكبر عدد من العمالة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكن هنالك بعض الملاحظات على التخفيضات في معدلات الضريبة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة، فإن خلق حالة من التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة التوظيف بل يقوم كل من المستهلكين والمستثمرون على تأجيل استهلاكهم واستثماراتهم بغية الحصول على استفادة أكبر بسبب توقعهم أن يكون هنالك تخفيضات ضريبية قادمة فيما بعد

كما أن الانفاق الحكومي في هذه الفترة يكون على قدر كبير من الأهمية، إذ تتسم فترة الكساد بنقص الطلب، نتيجة تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص وقلة الإنفاق الاستثماري كما يمكن زيادة الطلب من خلال ضخ جرعات أكبر من الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى الحد من الأثر المدمر لانخفاض الإنفاق الخاص للأفراد تعد أداة الانفاق العام من أهم طرق لمكافحة الكساد، وهناك نوعان من النفقات هما الأشغال العامة والمدفوعات المحوَّلة.

أما الاقتراض يمكن استخدامه كسياسة مالية لمكافحة الكساد حيث يمكن للحكومة الاقتراض من المؤسسات المصرفية، وتكون هذه القروض فعالة للغاية خلال فترة الكساد خلال هذه الفترة يكون لدى المصارف احتياطات نقدية مفرطة، ولا تفضل الشركات الخاصة الاقتراض منها حينها، لأنها تعتبر ذلك غير مربح عندما يتم إقراض الحكومة الأموال غير المستغلة في البنوك، ترتفع نسبة التدفق الدائري للدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات العمالة وارتفاع معدلات النمو وتقليل نسب الكساد.

5- أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على مواجهة الفقر

تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة

لذلك تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فحول العالم لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه، فاستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلاً بين هذه الدول، لكن ما يمكن الجزم به أن

هناك بعض هذه السياسات والآليات تكون مشتركة ومن بين هذه الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر نجد:

1 -وضع نموذج للتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة: ويكون من خلال تبني آليات نمو لمناصرة الفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء.

2 -هيكلية السياسة الضريبية: على اعتبار أن هذه السياسة من السياسات المالية فإنه لابد من خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورا أساسيا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تعتبر سببا مهما ومحددا للفقر، إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة من جانب وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.

3 -الترشيد الحذر في النفقات: الهدف منه عدم هدم المال العام لكن ليس بالشكل الذي يؤثر على ذوي الدخل المنخفض، فالترشيد لابد أن يشمل الكماليات وليس الأساسيات التي يحتاجها الفقراء.

4 -إصلاح القطاع المالي:الإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، فالمطلوب في هذا المجال هيكلية المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام.

5 -دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها: هذا الدعم يكون بالاعتماد على الإيرادات العامة والتي قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر، لأن هذه المشاريع تستقطب عادة عمالة كثيرة العدد ويخفف البطالة.

خاتمة

لذلك كخاتمة نرى أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية وما إلى ذلك